

الربا ومضاره

للمفتي محمد بن عبد العزيز بن باز
المحاضر بكلية الشريعة واللغة العربية بأبها

« الربا ومضاره »

مقدمة :

الحمد لله الذي أنزل القرآن تبياناً لكل شيء ، وهدى ، ورحمة ، وسراجاً منيراً ، يستنير به كل من سلك طريق الإيمان بالله وحده ، فيأمن من الوقوع في متاهات الغي ، والضلال ، ومن الانزلاق في مطاوح الرذيلة والفساد . ورسم فيه لعباده نظاماً متكاملأ متكافلاً ، وقال : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (١) .

والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، القائل « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي » (٢) محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع سنته واقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد :
فإن اليهودية العالمية ، تسعى إلى السيطرة على العالم بأسره ، والتحكم في شئونه الأساسية ، كالفكر ، والسياسة ، والاقتصاد ، وإدارة دفتها بما يحقق رغباتها ومطامعها ، فخططت الخطط .

(١) المائدة آية ٤٤ / وآية ٤٥ « فأولئك هم الظالمون » / وآية ٤٧ « فأولئك هم الفاسقون » .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة ، الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه ٣ / ٢٤١ ط أول ، وأخرجه مالك في الموطأ بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله » جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير ١ / ١٨٦ ط أول السنة المحمدية بمصر .

ورسمت الطرق التي تسلكها في الوصول إلى غايتها المنشودة . إذ اليهود شعب الله المختار - كما يزعمون - فلهم الأحقية في سيادة العالم .

وبدأوا بالتنفيذ : حيث تمكنوا من إدارة كثير من المؤسسات الاعلامية ، وبشوا سمومهم من خلالها ، وكانت لهم المحافل الماسونية ، التي من أهم أهدافها إعادة الهيكل وهو رمز دولة اسرائيل ، وصار منهم كبار أعضاء المنظمات الدولية . وشرعوا في أكل أموال الناس بالباطل ، زاعمين أن شريعتهم تبيح لهم أكل الربا من غيرهم ، فجاء آل روتشلد وتحكموا في الاقتصاد الأوروبي ؛ ووزعوا أوروبا بينهم فمنهم من أنشأ البنوك الربوية في ألمانيا ، ومنهم في فرنسا ووسط أوروبا ، ومنهم في انجلترا ، ومنهم في أمريكا ، فأنهكوا كواهل الناس وأصبحوا أصحاب رؤوس الأموال يتحكمون في الدول ، والجماعات ، والأفراد ، كيفما يحلو لهم ، حتى أقاموا صرح البنوك القائمة على الفائدة الربوية ، وتمكنوا من التحكم في اقتصاد العالم ، وسرى هذا المرض العضال إلى البلاد الاسلامية ، على الرغم من أن شريعة أهلها تحرمه وتحاربه صراحة ، وسهل انتشاره تزلف هؤلاء اليهود إلى بعض الحكام لتسهيل حاجتهم إلى المال ، فأضحى ما من دولة مسلمة إلا وفيها عدد من هذه البنوك ، والمسلمون ينظرون حيارى مكتوفي الأيدي ، إن لم تكن لهم مشاركة في تأسيسها وبنائها ، ووصل الأمر ببعض علمائهم إلى تلمس الأعذار لباحة الربا طمعاً في حطام الدنيا .

وفي هذه الأثناء يظهر علينا بصيص من نور ، من مهبط الوحي ، يحمل لنا أتمن هدية وأغلاها هي « قيام البنك الاسلامي » نسأل الله أن يكمل أعماله بالنجاح ، - حتى يقضي على البنوك اليهودية - التي اجتاحت العالم الاسلامي ، ولعبت باقتصاده - وتعود أموال المسلمين إلى حاضرتهم ، لتستثمر فيما يعود عليهم بالنفع العام .

إن موضوع الربا أصبح مشكلة اقتصادية عند الكثير ، حتى أمسى من أبناء جلدتنا من يرى ألا قيام للاقتصاد بدونه ، فمنهم من التمس لباحته الأعذار الواهية ، ومنهم من صار يصم الاسلام بالتخلف وعدم صلاحيته للعصر الحاضر ، وكل هذا ناتج عن عدم فهم الاسلام وفهم مقاصده وأهدافه النبيلة ، وربما حتى عن أغراض سيئة تهدف إلى القضاء على الاسلام .

لذا رأيت لزوماً على المشاركة بغرض فكرة الاسلام في هذا المجال ، وإيضاح الحكمة من تحريم هذا التعامل في الشريعة الاسلامية .

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول « حقيقة الربا » وتحتته المطالب التالية : تعريف الربا لغة واصطلاحاً - موقف الاسلام من الربا - أثر حكم الربا في العقود المبرمة - موقف الشرائع السابقة على الاسلام من الربا - أقسام الربا .

المبحث الثاني : علة الربا . ويضم المطالب الآتية : تعريف العلة لغة واصطلاحاً - الفرق بين العلة والحكمة - ما يثبت فيه الربا - علة تحريم الربا في النقيدين - علة تحريم الربا في الأصناف الأربعة المنصوص عليها .

المبحث الثالث : مضار الربا وتحتته : المضار الأخلاقية - المضار الاجتماعية - المضار الاقتصادية والسياسية .

وأسأل الله أن يلهمنا الصواب ، ويجنبنا الزلل ، وأن يرزقنا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

المبحث الأول

« حقيقة الربا »

أولاً : تعريف الربا لغة واصطلاحاً : -

الربا في اللغة : -

الزيادة مطلقاً ، يقال ربا الشيء يربو رُبوا - كعلو - رباء ، إذا زاد وعلا ، ونما ، وارتفع ، وربا الرجل على الخمسين إذا زاد عليها ، والربو والربوة والرباوة والرابية والرباة : المكان المرتفع من الأرض ، وأربى فلان على آخر في القول والفعل إذا زاد عليه .

وقد وردت كلمة « ربا » بهذا المعنى في القرآن والسنة :-

ففي القرآن : مثل قول الله تعالى : « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » (١) أي تحركت بالنبات وانفتحت ، وقوله « فاحتمل السيل زبداً رابياً » (٢) أي طافياً فوق الماء ، وقوله « يحق الله الربا ويربي الصدقات » (٣) أي ينميها ويزيدها ويبارك فيها .

(١) سورة الحج آية ٥

(٢) الرعد / ١٧

(٣) البقرة / ٢٧٦

وفي السنة : مثل حديث « فلا والله ما أخذنا من لقمة الأربا من تحتها » (١) أي الطعام الذي دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة فكلها أخذت منه لقمة زاد .

ولفظ ربا : يكتب بالألف والواو والياء ، وحكي مده - رباء - والأصل أن يكتب بالألف من ربا يربو ربوا فهو مقصور (٢) .

الربا في الاصطلاح : -

اختلف الفقهاء في المعنى الاصطلاحي للربا ، وأهم الآراء الواردة فيه ما يأتي : -

١ - عرف الحنابلة الربا بقولهم (تفاضل في أشياء ، ونساء في أشياء ، مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها) (٣)
فيحرم ربا الفضل في كل مكيل أو موزون بجنسه ، ويحرم النساء فيها كذلك وعند اختلاف الجنس واتحاد العلة .

٢ - عند الحنفية كما عرف صاحب الهداية (المرغيناني) ووافقه صاحب الفتح والعناية الربا بقوله (هو الفضل المستحق لأحد المتعاقدين في المعاوضة ، الخالي عن عوض شرط فيه) أي في العقد (٤) .

٣ - عند الشافعية : ما ذكره القاضي الروياتي بقوله « عقد على عوض مخصوص غير معلوم التامثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما » (٥) العوض المخصوص : أنواع الربويات « غير معلوم » يقيد بمتحد الجنس ، « أو مع تأخير » معطوف على « غير معلوم » .

(١) أخرجه مسلم

(٢) انظر المصباح المنير للقيومي ٢٣٣ / ١ ، ومختار الصحاح لمحمد الرازي ص ٢٣١ ، والقاموس المحيط للفيروزبادي ٤ / ٣٢٤ ، وتفسير القرطبي والجامع لأحكام القرآن ٢ / ٣٤٨ و٣٥٣ ، ونيل الأوطار للشوكاني ٥ / ٢١٣

(٣) منتهى الإرادات لابن النجار ، قسم أول ص ٣٧٥

(٤) شرح الهداية ووافقه صاحب الفتح والعناية ٥ / ٢٧٧ من شرح فتح القدير ، وانظر العناية بالهامش ص ٢٧٤

(٥) قليوبي وعميرة حاشيتان لشهاب الدين القليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ٢ / ١٦٦ .

٤ - عند المالكية : فيما يظهر من بعض كتبهم أنهم عرفوه ببيان قسميه ، ويمكن صوغ تعريف من كلامهم بقولنا هو : فضل في عين وطعام اتحد الجنس فيها والطعام ربوي ، ونساء فيها مطلقا - والطعام الربوي هو : ما يقتات ويدخر ، ومعنى الاطلاق : سواء اتحد الجنس أو اختلف والطعام ربوي أم لا (١) .

٥ - عند الشيعة الزيدية : « التفاضل في متفقى الجنس أوزيادة لأجل النساء » (٢) .

٦ - أورد الجزري تعريف الربا بقوله : « زيادة أحد البدلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوض » (٣) .

التعريف المختار :

بالنظر إلى الاصطلاحات السابقة نجدتها متقاربة في تأدية المعنى إلا أنها تختلف إجمالاً وتفصيلاً . ونجد غالبها مقيداً بمذهب من أوردتها ويمكن اختيار تعريف الحائلة للأسباب الآتية :-

أ - أنه عام شامل لجميع الآراء الواردة في علة الربا ، والربا تابع لعلته وجوداً وعدماً .

ب - أن تعريف صاحب الهداية يظهر منه أنه غير جامع إذ لا يشمل ربا النسينة فيما إذا بيع جنسان متماثلان وهما أو أحدهما مؤجلاً .

ج - أن تعريف الروياتي غير مانع ، حيث اعتبر بيع الجنسيتين المختلفتين المتفاضلين يداً بيد من الربا ، فيحتاج إلى القيد « باتحاد الجنس » وإذا صار غير جامع لا يشمل ربا النسينة فيما اختلف جنسه واتحدت علته كبر بتمر .

(١) انظر الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير ٤٧/ ٣

(٢) البحر الزخار للمهدي بن المرتضى ٣ / ٣٣

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزري ٢ / ٢٤٥

وما أورده المهدي قريب من التعريف الأول في الشمول ، إلا أنه قد يكون غير جامع اذ يخرج مبايعة المتجانسين المتأثرين نساء .

أما تعريف الجزري فقيد الربا في البدلين بالتجانس حيث قال : « زيادة أحد البدلين المتجانسين » مع أنه قد يكون مع اختلاف الجنس وهو ما يسمى بربا النسبة .

بعد بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي للربا تتضح لنا المباشرة بين المعنيين فالمعنى الاصطلاحي - على جميع التعاريف غالبا - أخص من المعنى اللغوي ، لأنه يتضمن زيادة خاصة وفي أشياء مخصوصة أما اللغوي فهو مطلق زيادة .

ثالثاً : موقف الاسلام من الربا :-

انتشر الربا في الجزيرة العربية عندما قدم اليهود إليها ، وحملوا معهم فكرة المزاباة من بلاد الروم التي كانوا بها ، لما رأوه من الاثراء العظيم بسبب التعامل بالربا من غير تعب ولا نصب ، وجعلوا مواطنهم سوقاً لرواجه ، فاستفحل الربا بينهم وبين الغرب ، حتى استغرقت الديون الرقاب ، وباع الدائن مدينه ، وأكرهوا فتياتهم على البغاء لقضاء ديونهم ، فأنزل الله سبحانه تحريمه ، كما حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبين ما أجل القرآن عنه ، وأجمع على تحريمه (١) ، فهو من أكبر الكبائر ، وورد الوعيد الشديد في حق مرتكبه ، بل قد يؤدي به ارتكابه إلى الخروج من حوزة الاسلام ومن جماعة المسلمين إذا ارتكبه مستحلاً له .

إننا إذا تدبرنا النصوص القرآنية التي وردت في تحريم الربا أدركنا سر التشريع الاسلامي في معالجة الأمراض الاجتماعية السائدة بين العرب ، كشرب الخمر ، فقد كان تحريمه على التدرج ، كذلك هنا يمكن أن يقال إن سنة التدرج قد اتبعت في تحريم الربا ، حيث استحكم في الناس وتغلغل فيهم ، وأصبح شبه ضروري لاقتصادهم . فاخذ الشارع الحكيم يقضي على هذا المرض بطريقة حكيمة ، تتسم بالرفق والأناة ، فنجد تحريمه مر بأطوار هي :

- نزل بمكة قول الله تعالى : « وما اتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما

(١) انظر المجموع شرح المذهب للنووي ٢٩١ / ٩

اتيم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (١) فالآية تشير إلى تعظيم شأن الزكاة وتختبر أمر الربا وبغض الله له ، ليبعد الناس عنه .

ب - نزل قول الله تعالى بالمدينة : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات اجلت لهم ويضدهم عن سبيل الله كثيرا . وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (٢) فهذه الآية تبين لنا أن الله حرم الربا على اليهود فاستحلوه وأكلوه فحل بهم غضب الله ومقتته ، فدلّت على تحريم الربا على المسلمين تلويحا ولم تدل دلالة صريحة .

ج - نزل قول الله تعالى بالمدينة : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (٣) فالآية صرحت بتحريم الربا ولكنه في الظاهر تحريم للفاخس منه الذي يضعف كاهل المستدين عن أدائه وتخليصه .

وما لبث أن أنزل الله عز وجل قوله : « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » إلى قوله « وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون » (٤) .

فحرم الربا تحريما كلياً لا فرق بين قليله وكثيره ، وبهذه الآيات ختم التشريع الساهوي تحريم الربا ، وبإغلاقه لهذا الباب فتح أبوابا كثيرة للتيسير في المعاملات ، ورفع الضيق والخرج عنهم ، فشرع عقد السلم - بيع موصوف في الذمة مؤجل بشمن مقبوض في مجلس العقد - مع أنه بيع معدوم ، ولكن الشارع قيده بشروط تزيل الجهالة فقال صلى الله عليه وسلم : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » (٥) .

(١) الرقعة ٣٩

(٢) النساء آية ١٦٠ - ١٦١

(٣) آل عمران ١٢٠

(٤) البقرة الآيات من ٢٣٥ - ٢٨٠

(٥) رواه الجماعة عن ابن عباس ، نيل الأوطار ٥ / ٣٥٥ ، وسنن ابن ماجه ٢ / ٧٦٥ ط عيسى الحلبي .

وشرع القرض وحث عليه ورغب الناس فيه من غير زيادة بأن تعطي إنساناً مائة ريال ويرد إليك مثلها بعد مدة ، مع وجود علة الربا فيه لأنه ربا نسيئة وتأخير ، كما حث على التجارة ، والاكتساب من الطرق المباحة التي لا مجال لذكرها (١).

ولم يقتصر الرسول صلى الله عليه وسلم على ما ورد في آيات الربا من التحذير والتنفير بل بالغ في تحذير أمته منه فقال : « درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية » (٢) وقال « الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه » (٣) وفي حديث لأبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اجتنبوا السبع الموبقات » (٤) ذكر منها « أكل الربا » وفي حديث لجابر رضي الله عنه قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله ، وكاتبه وشاهديه ، وقال هم سواء » (٥).

وأبطل رسول الهدى صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية وقال : « ألا إن ربا الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وأول ربا موضوع أبداً به ربا عمي العباس بن عبدالمطلب » (٦) قال هذا في حجة الوداع . إلى غير ذلك من الأحاديث التي يطول المقام بذكرها .

ثالثاً : أثر حكم الربا في العقود المبرمة :-

بين الله سبحانه حكم العقود التي كانت مبرمة قبل نزول آيات الربا في الآيات الواردة في سورة البقرة - السابقة الذكر - والتي يظهر منها ما يأتي :-

١ - أن معاملات الربا التي كان يتعامل بها الناس قبل صدور التحريم وأعرضوا عنها بعده ، لا

(١) انظر تفسير آيات الأحكام للصاوي ١ / ٣٩٠ ، وقدمات ابن رشد على مدونة مالك ٣ / ٢ : ٩٠ ، ٤ . والمحل لابن حزم ٨ / ٤٦٨ ، ويبحث في الربا لأبي زهرة ص ٢٥ : ٣٠ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ، والطبراني في معجمه الكبير ، ورمز له بالصححة ، فيض القدير ٣ / ٥٢٤ ، نيل الأوطار ج ٥ / ٢١٤ .

(٣) أخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود ، وابن ماجه عن أبي هريرة ، ورمز له بالصححة ، فيض القدير ٤ / ٥٠ ، ٥١ ، نيل الأوطار ج ٥ / ٢١٤ .

(٤) أخرجه مسلم ١ / ٣٢ ، والبخاري ، وأبوداد ، والنسائي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ١ / ١٥٣ .

(٥) أخرجه مسلم ٣ / ١٢١٩ ، انظر جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير ١ / ٤٥١ ، كما أخرجه الطبراني في الكبير ، وأخرجه أحمد ، وأبوداد ، والترمذي ، وابن ماجه ، والنسائي ، الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ٥ / ٢٦٨ ، ٢٧٣ . وأخرجه ابن حبان ، والحاكم مطولاً ومختصراً ، والبيهقي ، والبخاري ، انظر تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر ٣ / ٧ .

(٦) الحديث رواه سليمان بن الأوحس المشيخي عن أبيه ، وأخرجه أبوداد ، وقال المنذري أخرجه الترمذي والنسائي ، وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن صحيح ، كما أخرجه مسلم في الحج ، جامع الأصول من احاديث الرسول ١ / ٤٥٣ .

يؤاخذون عليها ، ولا يلزمهم شيء بسببها « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله » (١).

٢ - أن الله أبطل ما لم يكن مقبوضاً من الربا مع تقدم عقده على التحريم ، ولم يتعقب بالنسخ ما كان مقبوضاً « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين » (٢) أرسل بها النبي صلى الله عليه وسلم حينما أنزلت إلى « عتاب بن أسيد » ليلغها ثقيفاً حينما طالبوا بديونهم الربوية التي حلت على بني المغيرة وامتنعوا بحجة أن الربا قد رفع .

وأكد سبحانه إبطال ما لم يقبض من الربا وسمح بأخذ رأس المال ، ومطالبة المدينين به فقط ، « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (٣) .

أما حكم عقود الربا التي تبرم بعد نزول التحريم فللعلماء فيها رأيان هما :

الأول : العقود المبرمة بعد التحريم باطلة وغير صحيحة ، لأنه نهى عنها ، والنهي يقتضي الفساد ، وهو مرادف للبطلان ، فالأصل الحرمة وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يرد الثمر الذي اشتري منه صاعاً بصاعين وقسمال : « أو ه أو ه عين الربا لا تفعل » (٤) وهذا رأي جمهور العلماء .

الثاني : العقود فاسدة وتفيد الملك الحبيث فهي مشروعة بأصلها من حيث هو بيع ، ممنوعة بوصفها من حيث هي ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع فالأصل الحل ، والمحذور الزيادة (٥) ، وهذا رأي أبي حنيفة . وقوله هذا مبني على قوله بأن العقود منها ما هو باطل وهو ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه فالخلل في ركن العقد ، ومنها ما هو فاسد وهو : ما شرع بأصله دون وصفه ، فالخلل في وصف العقد . بخلاف الجمهور فالباطل والفاسد عندهم مترادفان .

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٢) البقرة آية ٢٧٨ .

(٣) البقرة آية ٢٧٩ .

(٤) أخرجه مسلم .

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ورسالة في الربا بمكتبة كلية الشريعة بالأزهر عام ١٩٤٦م

ص ٤٥ .

والذي يظهر رجحان رأي الجمهور إذ الحديث صريح في البطلان ، وربما يؤدي بقاء العقد إلى الشجار والمنازعات ، وليس هناك دليل وجيه على التفرقة بين الباطل والفاسد .

رابعاً : موقف الشرائع السابقة على الاسلام من الربا :-

أقرت القوانين الوضعية لليونان : والرومان ، التعامل بالربا ، المنتشر بينهم ، شأنهم في إقرار ما يقع من الناس ، غاية ما في الأمر محاولة تهذيبه ، وحرمة الفلاسفة الربا فالتقيد لا يلد النقد . أما الشرائع السماوية : فلم تختص الشريعة الاسلامية بتحريم الربا بل حرم كذلك في الشرائع السابقة عليها ، فحرم في اليهودية والنصرانية ، وأشار إلى هذا القرآن في قول الله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً (١) » .

وكان اليهود قد حرموا الربا فيما بينهم وأباحوه في معاملاتهم مع غيرهم ، كما ورد في كتبهم المحرفة في الاصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية ، قوله : « للأجنبي تقرض ربا . ولكن لأخيك لا تقرض ربا ، لكي يباركك الرب الهك في كل ما تمتد إليه يدك » ومن هنا سيطر اليهود على أموال العالم وأكلوها بالباطل ، كما أن النصرانية الحاضرة كانت تحرم الربا وتشدد في تحريمه في معاملة النصارى مع بعضهم بعضاً ومع غيرهم . ولكنها في النهاية سيطرت الروح المادية على النصارى في معاملاتهم وأصبحوا من كبار المرابين (٢) .

خامساً : أقسام الربا

ينقسم الربا إلى قسمين رئيسيين هما : - ١ - ربا النسيئة ، ٢ - ربا الفضل وجعلها الشافعي ثلاثة أقسام : ١ - ربا النسيئة ، ٢ - ربا الفضل ، ٣ - ربا اليد : وهو « تأخير قبض العوضين أو أحدهما من غير ذكر أجل » و ربا النسيئة : ذكر الأجل في العقد ولو قصيراً (٣)

(١) النساء آية ١٦٠ ، ١٦١

(٢) انظر بحوث في الربا لأبي زهرة من ص ٧ : ١٨ .

(٣) انظر قلوبوي وعميرة ٢ / ١٦٧

القسم الأول :

ربا النسينة : أي التأجيل والتأخير والمراد به زيادة أحد العوضين على الآخر مقابل الأجل .
مثل أن يبيع إنسان آخر إردبا من القمح في زمن الشتاء بارد ونصف يؤديها إليه زمن الصيف .
فالنصف الزائد ليس له مقابل إلا الأجل . ومثل أن يبيع صاعاً من تمر حلاً بصاعين من الحنطة
مؤجلين ، اختلف الجنس ولكن العلة وجدت وهي الطعم أو الكيل ، ومثل بيع ذهب بفضة أو
العكس نساء من غير تقابض في المجلس إذ العلة وهي الثمنية أو الوزن وجدت في المبيعين .
ومثل : أن يقرض رجل آخر ألف ريال على أن يؤدي إليه بعد سنة خمسمائة وألف ريال ، أو يقول
له على أن تؤدي إلى بعد سنة العشرة بخمسة عشر ريالاً أو يقول أقرضك ألف الريال إلى سنة
بفائدة خمسة في المائة ٥٪

وهذا النوع من الربا هو الذي نزل القرآن بتحريمه - كما في الآيات السابقة - تحت الذي كان
متعارفاً عليه بين أهل الجاهلية ومتفشياً فيهم ، وكان أحدهم يقرض الآخر فضة أو ذهباً أو تمراً إلى
أجل بزيادة ، فإذا حل الأجل ولم يستطع المستدين أن يؤدي ما عليه للدائن يقول له الدائن : « إما
أن تقضي أو تربى » فيزيد الدائن للمستدين في الأجل نظير تضعيف الزيادة في المال المستدان

ووردت السنة بتحريم هذا النوع من الربا في أحاديث كثيرة منها : ما رواه عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » « الورق بالذهب ربا ، الإلهاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا
هه وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هه وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هه وهاء » (١) فهذا الحديث
يدل على أن بيع الفضة بالذهب ، أو الذهب بالذهب أو البر بالبر .. - والمبيعان متساويان أو أحدهما
زائد عن الآخر - يعتبر ربا ، والربا قد نص على تحريمه إلا في حالة التقابض في المجلس - هه
وهاء : خذ وهات - فلا يصير ربا ، بشرط عدم الزيادة في مبادلة ما اتحد جنسه ، كما دل عليه
حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب والفضة
بالفضة ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد ، فإذا
اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » (٢) .

(١) أخرجه مسلم ٣ / ١٢١٠ ، والبخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي . وابن ماجه ، والبيهقي ، وورد في رواية « الورق
بالورق ، والذهب بالذهب انظر الجامع الصغير مع شرحه ٣ / ٥٧١ . وجامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٧٧ ، ونصب
الراية للزبيلي ٤ / ٢٨ .

(٢) أخرجه مسلم ٣ / ١٢١١ ، وأحمد وأبو داود وابن ماجه ، الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه ٣ / ٥٧٢ . وذكر صاحب نصب الراية
الزبيلي ٤ / ٤ ، ٣٥ بأن الحديث رواه الجماعة إلا البخاري ، وانظر جامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٦١ .

وحديث أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إنما الربا في النسيئة » (١) و ربا النسيئة هو الذي قصده الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : في حجة الوداع « ألا إن ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبدالمطلب » و انعقد إجماع العلماء على تحريم هذا النوع من الربا . (٢) وإن قال الشيعة الامامية : إذا اختلفت أجناس العروض ففي النسيئة قولان أشبههما الكراهة (٣) فلا عبرة .

وهناك تعامل آخر اشتهر في الجاهلية « بضع وتعجل » كما لو قال المدين ديناً مؤجلاً لدائن قبل حلول الأجل : اسقط قدراً مما لك على من الدين ، أعطك الباقي لك بعد الاستفاضة حالاً - اجازة بعض العلماء لأن فيه رحمة بالمدين ، ومنعه آخرون لأن النقص (٤) كالزيادة ، وإن صح حديث « ضعوا وتعجلوا » (٥) فلا إشكال .

القسم الثاني :

ربا الفضل : أي الزيادة ، وهو بيع شيء بجنسه حالاً مع زيادة أحد العوضين على الآخر ، وهذا النوع وردت السنة بتحريمه سداً لذريعة الوقوع في الربا الصريح ، لأن من قواعد الشريعة أنها إذا حرمت شيئاً أو صدت جميع الطرق الموصلة إليه وأحاطته بسياج من الموانع ليبتعد الناس عن الوقوع فيه ، كما هنا حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الدرهم بدرهمين فاني أخاف عليكم الرماء » (٦) - الرباء - وقال في حديث أبي هريرة « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة ... مثلاً بمثل يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه » (٧) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث لأبي سعيد الخدري :

: « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تسفوا - أي تزيدوا - بعضها على بعض ، ولا تبيعوا

(١) أخرجه مسلم ٣ / ١٢١٨ ، وأخرجه بلفظ آخر ص ١٢١٧ ، كما أخرجه البخاري وأحمد والنسائي وابن ماجه ، جامع الأصول ١ / ٤٥٧ ، ٤٦٩

(٢) انظر الفقه على المذاهب الأربعة للجزري ٢ / ٢٤٠ : ٢٤٧ ، وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٦٥ ، والروض المربع مع حاشية العنقري ج ٢ / ١١٧ ، والربا والمعاملات في الاسلام لمحمد رشيد رضا ص ٧٣ .

(٣) انظر المختصر النافع في فقه الامامية لجعفر الحلي ص ١٥١ . لمن أراد الاطلاع فقط .

(٤) انظر بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ / ١٤٣ ، وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٦٧ .

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وقد وثق ، كما في مجمع الزوائد للهيتمي ٤ / ١٣٠ ط القدس ١٣٥٢ / وأخرجه ابن عمر في مسنده مرسل بلفظ « فخذوا وضعوا » كما في المطالب العلية ١ / ٤١١ .

(٦) أورد ابن الأثير في جامع الأصول ١ / ٤٦٩ هذا الحديث على أنه من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأخرج مسلم في معناه « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين » ج ٣ / ٢٠٩ ، ١٢١٢ .

(٧) صحيح مسلم ١ / ١٢١١ ، وجامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٦١ ، نصب الرأية ٤ / ٣٦ .

الورق بالورق إلاً مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» (١) - أي حاض - ووجه الدلالة من هذه الأحاديث على تحريم ربا الفضل واضح جلي ، وقد قال جمهور العلماء بتحريمه ، لهذه النصوص وغيرها التي صرحت بعدم إباحته ، وبالنهي عنه .

رأي ابن عباس ومن وافقه في ربا الفضل :

خالف بعض السلف في تحريم ربا الفضل فقالوا بإباحته ، وقصر تحريم الربا على ربا النسينة فقط ، كابن عباس وابن مسعود وابن عمر وروى عن أسامة بن زيد ، وزيد بن الأرقم ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، وغيرهم واستدلوا بما يأتي :

أ - ما روي عن أسامة بن زيد عند الشيخين وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا في النسينة » فإنما أداة حصر حصرت الربا المحرم في النسينة أي التأجيل ، فلم يحرم ربا الفضل إذاً خاصة أنه روي عن ابن عباس عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ربا فيما كان يداً بيد » (٢) .

ب - حديث البراء بن عازب ، وزيد بن الأرقم ، عن عمر بن دينار أنه سمع أبا المنهال يقول : باع شريك لي بالكوفة دراهم بدرهم بينهما فضل فقلت ما أرى هذا يصلح فقال : « لقد بعته في السوق فما غاب ذلك على أحد فأتيت البراء بن عازب فسألته فقال : قدم الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة وتحادثنا هكذا وقال : « ما كان يداً بيد فلا بأس ، وما كان نسيئنا فلا خير فيه » وأت زيد بن أرقم فانه كان أعظم تجارة مني ، فأتيته فذكرت ذلك فقال صدق البراء » (٣) .

دل هذا الحديث على إباحة ربا الفضل حيث أورد البراء قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما كان يداً بيد فلا بأس » استدلالاً به على صحة بيع الدراهم بالدراهم وبينهما فضل .

(١) أخرجه مالك ومسلم والبخاري زاد البخاري «إلا يداً بيد» جامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٥٧ .

(٢) صحيح مسلم ٣ / ١٢١٨ .

(٣) جامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٦٣ .

مناقشة الجمهور لهذه الأدلة :

أجاب الجمهور عن الاستدلال بحديث أسامة « إنما الربا في النسيئة » بالأجوبة التالية :

١ - أن الجمع بينه وبين الأحاديث التي صرحت بتحريم ربا الفضل ممكن وذلك بإحدى الطرق الآتية :

أ - احتمال أن أسامة سمع سائلاً يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الربا في صنفين مختلفين ، ذهب بفضة ، أو تمر بحنطة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الربا في النسيئة » فنقل أسامة قول الرسول وترك سؤال السائل فكان ما رواه أسامة « إلا ربا إلا في النسيئة » عند السامع ، فيكون حينئذ حديث أسامة موافقاً لبقية الأحاديث القائلة بتحريم ربا الفضل .

ب - أو يحمل « إنما الربا في النسيئة » على الربا الأشد تحريماً والأغلظ المتوعد عليه بالعقاب الشديد ، ويحمل « لا ربا فيما كان يداً بيد » على نفي الأكمل لا نفي الأصل ، كما يقال لا عالم في البلد إلا محمد مع أن فيه علماء غيره لكن أريد نفي الأكمل فلا تعارض .

ج - أو يقال إن مفهوم حديث أسامة عام ، لأنسه يدل على نفي ربا الفضل في سائر الأشياء كلها سواء كانت من الأصناف المذكورة في الأحاديث . الدالة على تحريم ربا الفضل أو من غيرها فخصص هذا المفهوم العام بمنطوق الأحاديث . وأما رواية « لا ربا فيما كان يداً بيد » فليست مرفوعة وعلى تسليم رفعها فهي لا تدل على العموم مطلقاً خصصت بأحاديث تحريم ربا الفضل .

٢ - إذا كان حديث أسامة ما زال معارضاً فيمكن ترجيح أحاديث التحريم عليه بما يأتي :

أ - أن أحاديث تحريم ربا الفضل رواها عشرون صحابياً تقريباً منهم الخلفاء الراشدون ورواية الجماعة أرجح من رواية الواحد ، وخاصة أن عثمان وعبادة ، ممن رواوا الأحاديث ، أقدم صحبة وأسن من أسامة ، وأبو هريرة وأبو سعيد أكثر حفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ب - أن نفي تحريم ربا الفضل في حديث أسامة إنما عن طريق المفهوم فيقدم حديث أبي سعيد السابق - وما وافقه لأنه منطوق الدلالة ، والمنطوق يقدم على المفهوم .

٣ - إن لم يمكن الجمع ولا الترجيح فقد قيل بنسخ حديث أسامة وذلك : أن حديث عبادة فيه ما يدل على أن تحريم ربا الفضل كان زمن خبير ويؤيده حديث فضالة بن عبيد ، فانه ظاهر أن التحريم كان يوم خبير قال فيه : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خبير فبايع اليهود الوقية الذهب بالدينارين والثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزنًا بوزن » (١) فاذا كان أسامة قد سمع من الرسول قبل خبير فقد ثبت النسخ .

أما حديث البراء بن عازب وزيد بن أرقم فأجيب عنه بجوابين :
الأول : أنه منسوخ لأنه كان في أول الاسلام قبل تحريم الربا ، كما جزم به الماوردي وصرح به أحد رواة - الحميدي - والناسخ له حديث عبادة لأنه كان متأخراً عنه .

الثاني : أن الحديث معلول فلا يحكم بصحته ، والرواية الصحيحة في البخاري (٢) سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا رسول الله عن الصرف فقال : « إن كان يداً بيد فلا يأس وإن كان نساء فلا يصلح » (٣) وبهذا يتبين عدم قيام تلك الأحاديث على الدلالة على إباحة ربا الفضل ، ويتضح رجحان رأي الجمهور القائل بالتحريم خصوصاً أنه ثبت رجوع ابن عباس ومن وافقه ، عن قولهم

رجوع ابن عباس ومن وافقه عن إباحة ربا الفضل : -

لقد وردت روايات كثيرة تدل على رجوع ابن عباس لا يخلو معظمها عن مقال ولكن بعضها يؤيد بعضها ، ومما دل على رجوعه ما يأتي :-

١ - ماروي عن أبي نضرة قال سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف ، فلم يريا به بأساً . فاني لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسألته عن الصرف ، فقال مازاد فهو ربا ، فانكرت ذلك لقولها ، فقال : « لا أحدثك إلا ماسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » إلى أن قال فأتيت ابن عمر بن فنهاني ، ولم آت ابن عباس ، قال « فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه » (٤) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣ / ١٢١٤ ، وأبو داود . وجامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٦٤ .

(٢) وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ آخر ٣ / ١٢١٢ . وجامع الأصول ١ / ٤٦٤ .

(٣) انظر نيل الاوطار للشوكاني ٥ / ٣٢٦ ، والمجموع شرح المذهب للنووي ١٠ / ٥١ : ٦٠ . والتفسير الكبير للفيروز الرازي ٧ / ٩٢ . وعمدة القاري للعيني ١١ / ٢٩٦ ، والربا للمودودي من ٩١ : ٩٧ ، والمغني لابن قدامة ٤ / ٣ .

(٤) صحيح مسلم ٤ / ١٢١٧ . وجامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٥٥ .

٢ - ما روي أن أبا سعيد الخدري لقي ابن عباس فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل فمن زاد فقد أربى » فقال ابن عباس أتوب إلى الله مما كنت أفتي به ثم رجع » (١) .

وقال ابن عباس لأبي سعيد في رواية أخرى « جزاك الله يا أبا سعيد الجنة ، فانك ذكرتني أمراً كنت نسيت ، أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهي » (٢) .

روي رجوع ابن مسعود رضي الله عنه حيث « كان عبدالله بن مسعود على بيت المال ، فكان يبيع نفاية بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ... ولا تصلح الفضة إلا وزناً بوزن ، فلما قدم عبدالله انطلق ... وأتى الصيارفة فقال : يامعشر الصيارفة إن الذي كنت أبيعكم لا يحل ، لا تحل الفضة إلا وزناً بوزن » (٣) .

كما دلت رواية مسلم السابقة على رجوعه صراحة ، وروي عنه التشديد في تحريمه ، فلعله لم يستقر رأيه ورجع قريباً أما أسامة وابن الزبير فلم يثبت عنهما القول بالإباحة.

(١) رواه الطبراني بإسناد صحيح ، المجموع شرح المذهب ١٠ / ٣٦ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک .

(٣) رواه البيهقي بإسناد كلهم ثقات ، المجموع شرح المذهب ١٠ / ٣٩ .

المبحث الثاني

علة الربا

المبحث الثاني
أولاً : تعريف العلة

قبل الشروع في تعريف العلة في اللغة والاصطلاح ، يحسن بنا إيراد تعريف للقياس إجمالاً ، حتى يتمكن عن طريقه معرفة مركز العلة وأهميتها ، ويسهل تصويرها ، فالقياس في اللغة : التقدير بين الشيئين ، والمساواة بينهما ، أما في اصطلاح الأصوليين : فقد تعددت تعاريفه أخذت من بينها تعاريف البيضاوي رحمه الله وهو : (إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت) () . ومعناه أن يدرك المجتهد حكماً قبل حكم معلوم - أى مثل ثبوته في الأصل - يدركه في معلوم آخر هو الفرع لاشتراك كل من الأصل والفرع في علة حكم الأصل في ظن المجتهد واعتقاده .

(١) منهاج الأصول في علم الأصول للبيضاوي ٣ / ٣ مع شرح الأسنوي والبدخشي . ومثله شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول للقرافي ص ٣٨٣ .

ومن هذا التعريف نستخلص أركان القياس التي يتوقف وجوده على وجودها وهي :

١ - الأصل المقيس عليه ، ٢ - الفرع المقيس ، ٣ - العلة وهي الوصف الجامع بين الأصل والفرع في الحكم ، ٤ - حكم المقيس عليه ، أما حكم الفرع فهو نتيجة للقياس بعد ثبوت علة حكم الأصل في الفرع . وبعد وضوح مكان العلة ، وكونها ركناً من أركان القياس ، يجدر بنا أن نبدأ بالتعريف لها بإيجاز :

العلة لغة : بكسر العين المرض الشاغل ، عل يعمل ، واعتل وأعله الله فهو معل وعليل ، وجمعها علل ، فهي اسم لما يقتضي تغيير حال الشخص الذي يحل به من الصحة إلى السقم ، ويسمى عليلاً أي مريضاً . فتأثير العلة - هنا - في المحل الذي توجد به شبيهة بتأثيرها في ذات المريض () وقيل : مأخوذة من العَلَل ، والعَلُّ والعَلَلُ : الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب تباعاً ، علَّ يعمل ويُعل « لأن المجتهد في استخراجها يعاود النظر مرة بعد مرة » ()

العلة اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في بيان معنى العلة الاصطلاحي على آراء متعددة يطول بنا البحث إن استقصيناها وبالنظر إلى هذه الآراء يمكن صوغ تعريف مناسب يتفق مع ما اختاره الرازي والبيضاوي () كثيراً فنقول العلة هي : الوصف الذي جعله الشارع علامة على الحكم مع مناسبتها له .

وهذا التعريف واضح جلي بعيد عن الاحتمالات المبطلّة وإن اعترض عليه بالدور إلا أنه مردود

ثانياً : الفرق بين العلة والحكمة :

سبق أن عرفت العلة ، أما الحكمة فهي « المصلحة المقصودة للشارع المترتبة على ربط الحكم ... بالعلة من جلب منفعة أو دفع مضرة »

(١) انظر القاموس المحيط للفيروز بادي ٤ / ٣٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٧٧ ، والوسيط في أصول الفقه للزحيلي ص ٤١٠

(٢) كتاب ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٠٦ ، وانظر القاموس المحيط ٤ / ٣٦ .

(٣) انظر ارشاد الفحول ص ٢٠٧ ، ومنهاج الأصول للبيضاوي مع حاشية البدخني ٤ / ٣٧ .

(٤) انظر محاضرات في أصول الفقه - القياس - للشيخ عبد الغني عبد الحائق ص ٥٤ ، ٥٥ ، مطبوعات كلية الشريعة بالأزهر .

وعلى هذا يستنتج الفرق بين العلة والحكمة - على رأي أكثر الأصوليين الذين يقولون بعدم جواز التعليل بالحكمة مطلقاً ، لأن القدر الحاصل من المصلحة أو المفسدة في الأصل لا يعلم وجوده في الفرع ، إذ لا يمكن الوقوف على مقادير المصالح والمفاسد . ويمكن التفريق إذا كانت الحكمة غير ظاهرة ولا منفصلة على الرأي الذي اختاره الآمدي والقائل بجواز التعليل بالحكمة إذا كانت ظاهرة ومنضبطة فقط فالفرق كما يأتي :-

١ - أن العلة وصف ظاهر جلي يمكن إدراكه ، أما الحكمة فقد تكون أمراً خفياً لا تدرك بحاسة ظاهرة .

٢ - أن العلة وصف ظاهر منضبط فلا تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، أما الحكمة فقد تكون غير منضبطة تختلف باختلاف الناس والأحوال ، فالسفر علة لباحة الفطر في رمضان لا يختلف باختلاف الركوب مثلاً ، ولا باختلاف الانسان من فقير أو غني . والحكمة هي : دفع المشقة فتجدها تختلف بالنسبة للأحوال ، فتقل في ركوب الطائرة وتشتد في السير على الأقدام ، أو ركوب الدابة ، وتختلف بالنسبة للأشخاص فالأغنياء لا ينالهم من المشقة قدر ما ينال الفقراء .

٣ - أن العلة أمر بني عليه الحكم وربط به وجوداً وعدماً ، والحكمة مصلحة وثمرة تنتج عن ترتب الحكم على علة ، فربط الحكم بالعلة يحقق المقصود من تشريع الحكم « الحكمة » فالسكر علة لتحريم الخمر ينتج عن هذا الحكمة وهي « الحفاظ على العقل » .

أما على رأي القائلين بجواز التعليل بالحكمة مطلقاً - والذي رجحه الامام الفخر ، والقاضي البيضاوي ، وكلام ابن الحاجب والغزالي يقتضي رجحانه - فلا فرق ويكون التعليل بأحد أمرين :
أمرين

أ - الوصف المشتمل على الحكمة كالسفر علة لمجواز القصر لاشتماله على الحكمة المناسبة له وهي المشقة .

ب - الحكمة نفسها تكون علة ، أي يعمل بمجرد المصالح والمفاسد ، كتعليل وجوب حد الزنا باختلاط الانساب ، وكما أن العلة في الولاية على الصغير هي (الصغر) وقسنا عليه المجنون لا

علة الصغر ولكن للحكمة المعقولة من نصب الصغر علة للولاية وهي : ضعف العقل والافتقار إلى الناظر . (١) .

ما يثبت فيه الربا :

لقد اتفق على تحريم الربا في ستة أصناف هي :

الذهب والفضة ، والتمر ، والبر ، والملح ، والشعير ، حيث ورد النص على تحريم الربا فيها فروى عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل سواء بسواء ، بدأً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » فإذا بيع كل جنس منها بجنسه ، حرم التفاضل والنساء ووجب حينئذ التساوي والحلول والتقايط وإن بيع جنس بغير جنسه واتحدت العلة كتمر بزبيب حرم النساء فقط ، وإن اختلفت العلة والجنس ذهب ببر جاز التفاضل والتأجيل . والقبض عند الجمهور يستلزم اليد لأنها آلة له ، والحديث « إذا كان يداً بيد » أما رواية « عينا بعين » فتحمل على القبض لأنه يشمل التعيين من باب أولى ، وباب الربا ينبغي الحيطه فيه فتحمل العينة على القبض كما فهم هذا من النص « إلا هاء وهاء » .

و لكن الأحناف يفرقون بين الذهب والفضة و بين غيرهما من الأموال الربوية فيشترطون التنابط في الذهب والفضة خاصة للحديث « الفضة بالفضة و بالآهـاء وهـاءـ » أما غيرهما فيكتفون بـمـعد بالتعـيين ولو لم يحصل تقابض في المجلس لأنه يتعين بالتعيين . وكل ما هو متعين لا يشترط فيه القبض كالثوب والدابة . (٢)

واختلف العلماء فيما سوى الأجناس الستة المنصوص عليها :

فقليل بجواز الربا فيما عدا مانص على تحريمه فيه ، فالتحريم مقصور على ما ذكر في حديث عبادة ، ولا يلحق به غيره في البيع والسلم ، أما القرض فالربا فيه محرم ، فلا يحل إقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولكن مثل ما أقرضت في نوعه ومقداره فالبيع والسلم يكونان في نوع آخر ،

(١) انظر نهاية السؤل شرح للأسنوى على المنهاج ٤ / ١٠٦ مع شرح البدهني ، وشفاء الغليل للغزالي ص ٦٠٤ ومن ص ٦١٢ :

٦١٩ . وانظر الوسيط في أصول الفقه للرحبلي ص ٤١٣ : ٤١٥ ، ومصادر التشريع الاسلامي لمحمد أدب ص ١٩١

(٢) انظر شرح فتح القدير للكمال ٥ / ٢٨٤ : ٢٨٦ ، والمهذب للفيروزبادي ١ / ٢٧٢ .

وفي نوع بنوعه ، ولا يكون القرض إلا في نوع بنوعه ولا بد . وروى حصر الربا في الستة المنصوصة عن قتادة ، وطاوس وعثمان البتي وابن عقيل من الحنابلة ، وقال بهذا الظاهرية محتجين بعموم قول الله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (١) حيث فصل لنا ماهو ربا وحرام على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث عبادة ومالم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بناء على أن الأصل في الأشياء الاباحة ، فما عدا هذه الستة لم يرد فيه نص فيبقى مباحا (٢) .

وكذلك أن التنصيص على الأشياء المذكورة دليل على تخصيصها بالتحريم دون غيرها إذ لو أراد العموم لربط الحكم بمفهوم كلي وقال مثلاً حرمت الربا في كل مطعوم . ورد هذا بأنه تحكم على الله ورسوله فلا يجوز ، وقد أمرنا الشارع باستخدام العقل والتدبر والتفكير ، « من أجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر » ، والتنصيص على الأجناس الستة إنما هو بمجرد مثال من الواقع ، ولم يرد نص يحصر التحريم حتى نقول باختصاصها .

وقيل : إن التحريم غير مقصور على مانص عليه بل يتعداه إلى ماشاركه في العلة ، إذ الحديث معقول المعنى فهو في المعاملات الجارية بين الناس . وقال بهذا جمهور العلماء القائلون كذلك بحجية القياس وأنه المصدر الرابع بعد الكتاب والسنة والاجماع من مصادر الشريعة الاسلامية ، ولكن هؤلاء اختلفوا في العلة المستنبطة من هذه الأشياء الستة حتى يقاس عليها ماشاركها في العلة ، فاختلفوا في علة التحريم في الذهب والفضة ، كما اختلفوا في العلة فيما عداها .

علة تحريم الربا في النقدين :

اختلف العلماء في بيان علة تحريم الربا في النقدين « الذهب والفضة » إلى الأقوال التالية :

الأول : العلة في التحريم هي الوزن مع اتحاد الجنس ، فيحرم حينئذ ربا الفضل والنساء ذهب بذهب . وإن اختلف الجنس واتحدت العلة حرم النساء ذهب بفضة سواء أكان الذهب والفضة تبرين أم مضرابين أم مصنوعين : فكل مايباع بالوزن يدخله الربا قليلاً كان أو كثيراً فلا حد لأقله حتى

(١) البقرة آية ٢٧٥

(٢) - انظر المحلى لابن حزم ٨ / ٤٦٨

ولو كان وزن أرزة من الذهب والفضة ، فلا يباع إلا بوزن حالاً إذا كان من جنسه . وذلك كالحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والقطن ، والصوف ، وسائر أنواع الفواكه المباعة بالوزن واللحم وغير ذلك من كل مايوزن ، قال بهذا الحنابلة في المشهور عن الامام أحمد والحنفية إلا أنهم يميزون التفاضل فيما لم يدخل تحت الوزن كالذرة من الذهب خلافاً لمحمد . وقال بهذا كذلك الزهري والنووي والأوزاعي ، والزيدية .

واختلفوا فيما خرج بالصناعة عن الوزن مالم يكن ذهباً أو فضة كالألبيسة فقال أكثرهم بعدم جريان الربا فيها .

كما استدلوا به :

١ - ماورد في حديث أبي هريرة وأبى سعيد رضي الله عنهما من قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو بيعوا هذا واشتروا بثمنه هذا ، () وكذا الميزان » لعامله على خبير حينما قال إننا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع . فقول الرسول « وكذا الميزان » أي الموزون قد دل على اعتبار الوزن علة .

٢ - ماروي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً ، وما كيل فمثل ذلك ، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به » () فدل الحديث على أن الموزون لا يباع بجنسه إلا إذا كان مثلاً بمثل فالوزن علة إذا .

٣ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل » () فاعتبر التساوي بالوزن في بيع الشيء بجنسه ، ولم يعتبر بغيره فهو العلة ، لأن القضية البيع والمساواة والمحقق لها الوزن مع الجنس أو الكيل .

٤ - أننا لو عللنا بالثمنية كالمخالف ، لكانت العلة قاصرة لاتعدى الذهب والفضة وهما المحل الذي استنبطت منه العلة ، والعلة القاصرة لا يعلل بها عند الأكثر لأن حكم الأصل - الذهب والفضة - قد علم من النص فلا داعي للتعليل مالم يقس على محل النص غيره .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣ / ١٢٦٥ ، وأخرجه البخاري ذكره في أربعة أبواب ، البيوع ١ / ٢٩٣ ، والوكالة ، والمغازي والاعتصام ، وأخرجه النسائي ، نصب الرأية ٤ / ٤٣ ، ونيل الأوطار ٥ / ٢٢٠ .

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ، نصب الرأية ٤ / ٤ ، ونيل الأوطار ٥ / ٢١٨ .

(٣) صحيح مسلم ٣ / ١٢١٢ بزيادة « فمن زاد أو استزاد فهو ربا » وروي عن فضالة بن عبيد ص ١٢١٣ ، نيل الأوطار ٥ / ٢١٥ .

ولكانت - الثمنية - قد توجد ولا حكم ، كالفلرس فانها أثمان ولا ربا فيها عند المخالف ، وقد يوجد الحكم ولا علة كأواني الذهب والفضة فالربا محرم فيها مع كونها غير أثمان .

٥ - أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة وغيره « الذهب بالذهب » معناه بيع الذهب بالذهب ، والبيع لا يجري باسم الذهب ، فالاسم قائم بالذرة ولا يبيعه أحد وإنما تعرف ماليتها بالوزن كالشعيرة ونحو ذلك فصارت صفة الوزن ثابتة بمقتضى النص ، فكأنه قال : الذهب الموزون بالذهب ، والصفة من اسم العلم تجري مجرى العلة للحكم ، وما يثبت بمقتضى النص فهو كالمخصوص (١) .

الثاني : العلة في التحريم هي : الثمنية غالباً مع اتحاد الجنس فيحرم التفاضل والنساء وإن اختلف الجنس حرم النساء فقط ، فالعلة هنا قاصرة على النقيدين لا يتعداها الحكم إلى ما ماثلها ، وذكر « غالباً » احترازاً من الفلوس وما شابهها إذا راجت فلا ربا فيها . قال بهذا الشافعي وما لك في المشهور عنهما وروي عن الشافعي قول بأن النقيدين غير معلولين - وهو ضعيف - .

وعلل لهذا القول بما يأتي :

١ - أن الثمنية وصف شرف إذ بها قوام الأموال فيقتضي التعليل بها .

٢ - أنه لا يجوز أن يكون تحريم الربا في النقيدين لمعنى يتعداها إلى سواها لأنه لو جاز لما صح إسلامها فيما عداها من الأموال ، لأن كسل ما أنفق في علة فلا يجوز إسلام البعض منه في البعض الآخر كالذهب والفضة ، ولكن اتفقوا على جواز إسلام النقيدين فيما عداها من الأموال الملكية والموزونة فليس لنا أن نعلل بالوزن وإنما نعلل بعلة مقصورة عليها هي الثمنية .

٣ - أن المخالف جوز بيع المصنوع من الحديد والرصاص والنحاس والصوف بعضه ببعض متفاضلاً فلو كانت العلة الوزن لما جاز التفاضل .

(١) انظر المبسوط للرخسي ١٢ / ١١٦ .

الثالث - العلة الثمنية مطلقاً ، فيدخل التحريم الفلوس إذا راجت وكل ما كان ثمناً كالورق النقدي في زماننا ، وهذا رواية عن أحمد ومالك وأبي حنيفة ، واختاره ابن تيمية وابن القيم () .

المناقشة والترجيح :

إذا نظرنا إلى الرأيين السابقين وإلى أدلتها وجدنا أن أصحاب كل رأي يحاولون ترجيح رأيهم وسيتضح هذا من مناقشة الأدلة :

فالأحناف والحنابلة - أصحاب القول الأول - استدلوا بحديث أبي هريرة وأبي سعيد وأجيب عنه بعدة أجوبة :

١ - قال البيهقي : قد قيل إن قوله « وكذلك الميزان » من كلام أبي سعيد الخدري فهو موقوف عليه فلا حجة فيه .

٢ - قال البعض بأن ظاهر الحديث غير مراد فالميزان نفسه لا ربا فيه وإنما أضمرتم فيه الموزون ، ودعوى العموم في المضمرات لا تصح .

٣ - يحمل الموزون على الذهب والفضة جمعاً بين الأدلة ، وأما ما روي عن أنس ففي إسناده الربيع بن صبيح وقد ضعفه جماعة ، وأما ذكر الوزن في الدليل الثالث فلأنه معيار ، ولا يلزم من كونه معياراً كونه علة .

وأما القول : بأن التعليل بالثمنية يجعل العلة قاصرة لا فائدة فيها ، فأجيب بجواز التعليل بها لأن الشارع جعل العلل علامة على الأحكام ، ولبيان حكمة النص لتكون النفس أسرع إلى القبول والامتثال ، فمنها متعددة ومنها غير متعددة ، كما أن المتعددة عامة وخاصة ، والعلة القاصرة تفيد المعرفة بأن الحكم مقصور عليها فلا تقيس غيرها عليها ، وربما يحدث ما يشارك الأصل في العلة فيلحق به . وأما الفلوس فإن كانت ثمناً في بعض البلاد فليست ثمناً غالباً كالذهب والفضة فلا ربا فيها (٢) .

(١) انظر المغني لابن قدامة ٤ / ٥ ، وبدائع الصنائع للكاساني ٧ / ٣١٠٦ ، والمجموع شرح المذهب ٩ / ٣٩٢ ، والمقدمات لابن رشد ٣ / ١٧٥ ، وبداية المجتهد لابن رشد ٢ / ١٣٠ ، الزخار لابن المرتضي ٣ / ٣٣١ ، ومجموع فتاوي شيخ الاسلام بن

تيمية ٢٩ / ٤٧٠ .

(٢) انظر المجموع شرح المذهب ٥ / ٣٩٤ .

وأجاب الخنابلة عن اعتراض أصحاب القول الثاني وهو أن جعل العلة الوزن مناقض لا تفارق العلماء على جواز إسلام النقيدين في الموزونات - بأن هذه المسألة مستثناة من القاعدة استحساناً للحاجة الماسة إلى الإسلام بأحد النقيدين فقالوا : إن ربا النسيئة يجري في كل جنسين اتفاقاً في علة ربا الفضل ليس أحدهما نقداً كقمح بشعير .

وأجاب الحنفية عن هذا الاعتراض : بأن مسألة السلم لا تناقض قاعدتنا وهي « جريان ربا النسيئة في كل جنسين اتفاقاً في علة ربا الفضل وطريقه » وذلك لأن ما يسلم فيه مما يوزن موزون بالقيبان بخلاف النقيدين فموزونان بالميزان ، فاختلقت طريقة الوزن فجاز (١) .

ورد ابن تيمية على جواب الخنابلة بقول معناه : إن قياس قولكم بأن العلة هي الوزن تحريم مسألة السلم ، ولكن قلتم أنها أجزت استحساناً وللحاجة ، فلا يكفي مجرد هذا الادعاء ، ولا بد من دليل شرعي يدل على تعلق الحكم بالعلة التي ذكرتم ، ويدل على تخصيص مسألة التخصيص التي خصصت بالاستحسان حتى لا يثبت لها الحكم المترتب على العلة وإلا كانت العلة فاسدة (٢) .

ومن هنا يمكن ترجيح واختيار الرأي القائل : بأن العلة هي مطلق الثمنية لما تقدم لأمر آخر منها :

١ - أن التعليل بالثمنية موافق للحكمة وهي ليست مقصورة على ما يوزن بل متعددة إلى كل ثمن من ذهب وفضة وورق نقدي وفلوس ، وقروش وغير ذلك ، بخلاف التعليل بالوزن فالمناسبة بعيدة بينه وبين الحكم ، فالتعليل به تعليل بوصف طردى ممتنع عند كثير من الأصوليين .

٢ - أن التعليل بالوزن يؤدي إلى منع التأجيل في أشياء كثيرة - مع حاجة الناس الماسة إليها - ووجوب التقايض فلا يصح التفرق قبل القبض من الجهتين ، في بيع سكر بفضة مثلاً ، وبيع حديد بذهب ، وبيع زيت في الشام بذهب في السعودية ، لأن الكل موزون متحرم النساء .

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ٥ / ١٨٦ م الجاهلية ط أول

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩ / ٤٧١

٣ - أن علة الثمنية موجودة في ذات الشيء الذي حرم فيه الربا فهي أولى ، بخلاف الوزن فهو أداة تقدير للشيء ولا وجود له في ذاته .

٤ - أن الذهب والفضة وما مائلها في الثمنية قيم للأموال والسلع ويتوسل بها إلى غيرها فهي تمتاز عن غيرها حين يتمكن أن يُحصَل عن طريقها كل شيء مهما اختلف جنسه ، فلا بد من تمييزها وإظهار شرفها فلهذا اختير مطلق الثمنية علة لتحريم الربا حتى تكون مختصة بما كان ثمناً .

علة تحريم الربا فيما نص عليه « من الخنطة ، والشعير ، والتمر ، والمنح »

اختلف جمهور العلماء في علة تحريم الربا في الأصناف الأربعة المنصوص عليها إلى أقوال منها :

القول الأول : علة التحريم هي الطعم مع اتحاد الجنس ، فيحرم ربا الفضل والنسيئة في مبادلة كل مطعوم اتحد جنسه كبربير ، ويحرم النسيئة فقط فيما اختلف جنسه وكان مطعوماً كزبيب بتمر . وسواء كان هذا المطعوم مكيلاً كسائر أنواع الحبوب المأكولة ، أو موزوناً كأشكال الفواكه غالباً ، أو مدخراً كالحبوب ، أم لم يكن .

والمراد بالمطعوم : ما يعد للطعم غالباً كالبر والشعير ، والذرة والماء ، « ومن لم يطعمه فانه مني (١) » أو تأدماً كأنواع الخضروات ، أو تفكهاً كالعنب والتين ، أو كان مصلحاً للطعام واليدن كالملح والتوابل والأدوية كالعقاقير المتجانسة وغيرها .

وهذا مذهب الشافعي في الجديد ورواية عن أحمد وابن المنذر وغيرهم ، وقيل بأن الجنسية عند الشافعي شرط للعلة ، فلا تعمل العلة إلا بوجودها وحينئذ لا أثر للجنسية لو حدها في تحريم النساء كما يقول الحنفية ، إذ دل الدليل على نفيها « أخذ البعير بالبعير ين » والحنابلة يقولون بمثل هذا فيما يظهر (٢) .

(١) البقرة آية ٢٤٩ .

(٢) المسبوط للسرخسي ١٢ / ١١٣ ، العناية في هامش شرح فتح القدير ٥ / ٢٧٦ .

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي :

١ - ما رواه معمر بن عبد الله قال ، فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
الطعام بالطعام مثلاً بمثل^(١) « وفي حديث آخر » لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء « ووجه
الدلالة : أن الطعام لفظ عام شامل لكل ما يطعم بدليل قول الله تعالى : « وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » (٢) - الذبائح - وقوله « فلينظر الانسان إلى طعامه » (٣)
الآية ، وقول عائشة رضي الله عنها « مكثنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زماناً ما لنا طعام
إلا الأسودان الماء والتمر » وقد علق الحكم به وهو اسم مشتق من معنى - الطعم - والأصل أن
الحكم إذا علق باسم مشتق من معنى وثبت عقيبه يصير موضع الاشتقاق علة للحكم المعلق به ،
كقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٤) فالحكم وهو القطع علق باسم مشتق وهو
السارق من معنى وهو السرقة ، فالسرقة علة للقطع ، كذلك هنا الطعم علة لتحريم الربا ، حيث
اشتق منه الطعام الذي علق به للحكم ، وحديث الطعام بالطعام مخصص بما ورد في حديث عبادة «
فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » فيباح التفاضل مع اختلاف الجنس
بشرط الحلول والتقابض ، وأما تخصيصه بقول معمر « وكان طعامنا يومئذ الشعير » فالجمهور لا
يقولون به ، وإنما يقولون بالعموم .

وهناك أحاديث أخرى كحديث جابر بن عبد الله : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا
تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ، ولا الصبرة من الطعام بالكيل من الطعام المسمى » (٥)

٢ - أن الحب ما دام مطعوماً ففيه الربا وإذا زرع خرج عن كونه مطعوماً فلا ربا فيه ، فاذا اشتد
وبدا صلاحه وصار مطعوماً حرم فيه الربا ، فدل على أن علة التحريم كونه مطعوماً .

٣ - أن الطعم وصف شرف إذ به قوام الأبدان وحياة النفوس فينبغي إظهار عزه وشرفه وذلك بجعله
علة التحريم .

(١) صحيح مسلم ٣ / ١٢١٤ ، وجامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ٤٧٠ بزيادة « وكان طعامنا يومئذ الشعير » ، ونيل الأوطار
٢١٨ / ٥ .

(٢) المائدة آية ٥ .

(٣) عيسى آية ٢٤ .

(٤) المائدة آية ٣٨ .

(٥) أخرجه النسائي بهذا اللفظ ، وأخرجه مسلم بلفظ آخر ٣ / ١١٥٢ ، وتلخيص الحبير لابن حجر ٣ / ٩ .

٤ - أن اسم الطعام يتناول القليل والكثير وما يكال من الأطعمة وما لا يكال فيثبت حرمة البيع في جميع ذلك ، فالتعليل بالقدر يوجب تخصيص الأصل المعلن وذلك باطل .
القول الثاني : علة التحريم كون الأصناف المذكورة مقتاتة أو مصلحة للقوت ومدخرة مع اتحاد الجنس ، فيحرم ربا الفضل والنساء في مبادلة كل ما اتحد جنسه ... وكان مقتاتاً مدخراً كشعير بشعير وأرز بأرز ، أو كان مصلحاً للقوت مدخراً كالملح بالملح ، والتوابل فهذه علة ربا الفضل في الأمور الأربعة المنصوصة . وعلة تحريم ربا النسينة فيها هي كونها مطعومة على غير وجه التداوي فقط اتحد الجنس كبر ببرأم اختلف كبر بذرة ، وسواء أكان صالحاً للدخار والاقتيات كما مثلنا أم غير صالح كأنواع الخضر من قثاء ، وخس ، وكرات وأنواع من الفاكهة .

ومعنى الاقتيات بأن يكون غذاء للإنسان غالباً تقوم عليه بنيته بحيث لو اقتصر عليه لكفاه ومعنى صلاحه للدخار : بأن يبقى مدة من الزمن من غير فساد وخراب يحددها العرف ، وقيل بأن يبقى ستة أشهر من غير فساد .

وهذا هو المشهور من مذهب مالك فهو قوله في الموطأ ، والظاهر لابن رشد من المدونة . وهناك أقوال أخرى في العلة في مذهب مالك وأشهرها هي كون الطعام مقتاتاً مدخراً وأصلاً للمعاش غالباً .

يخرج الجوز واللوز وماشابهها فليسا أصلاً للمعاش فلا ربا محرم فيها ، وكالببيض والتين واحتج على هذا القول بما يأتي :

١ - أن هذه العلة أكثر شبهاً بالأصل فهي أولى ، فلو كان المقصود هو الطعم وحده لاكتفى بالنص على صنف واحد من الأصناف الأربعة ، ولكن لما ذكر أكثر من واحد دل على أن الشارع قصد بكل واحد التنبيه على ما في معاه ، ويجمعها الاقتيات والدخار ، منه بالبر والشعير على سائر أنواع الحبوب المدخرة ، ونبه بالتمر على سائر أنواع الحلاوات المدخرة كالزبيب ، والسكر ، ونبه بالملح على جميع التوابل المدخرة .

٢ - إن الربا حرم لأجل ألا يغبن الناس بعضهم بعضاً ، وأن تحفظ أموالهم فلا تحتكر ، فوجب أن يكون ذلك في أصول المعاش وهي الأقوات .

القول الثالث : الكيل مع اتحاد الجنس ، فيحرم ربا الفضل والنسينة في كل ما اتحد جنسه وكان مكيلاً سواء اكان مطعوماً كتمر بتمر أم غير مطعوم كبذر القطن والبرسيم ، مدخراً أو

غير مدخر ، ويحرم النسيئة فقط إذا اختلف الجنس وكان مكيلاً كشعير بذرة ، وما ليس بمكيل فلا ربا فيه كالمعدود فيصبح بيع بيضة ببيضتين ونحو هذا من كل معدود .

وأما الموزون فيحرم الربا فيه لوجود علة الوزن فيه التي وجدت في بيع الذهب والفضة بجنسيهما - وبعض العلماء جعل هنا الكيل والوزن ولم يقتصر على الكيل فقط - وهذا مذهب الحنابلة والحنفية ، والزيدية - العترة - إلا أن الحنابلة قالوا : يحرم الربا في كل مكيل قليله وكثيره حتى حبة بحبتين ، والحنفية قالوا : إن هناك حداً لأقل ما يكون فيه الربا وهو ما كان نصف صاع ، فإن كان أقل منه جازت الزيادة مع التقابض كحفنة من القمح بحفنتين ، وكمرة بتمرتين لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس ، وقال محمد كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام (١) .

وقالوا : إذا اتحد الجنس فقط حرم النساء كحيوان بحيوان ، فكما أن النساء محرم إذا اختلف جنس المبيعين وكانا قليلين أو موزونين فكذلك يحرم إذا اختلف القدر أو عدم مع بقاء اتحاد الجنس . وقال بالكيل مع الجنس : النخعي ، والثوري ، والزهري وإسحاق . واستدل هؤلاء بأدلة منها :

١ - قول الله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين » (٢) علق التحريم بالمكيل والموزون فالكيل والوزن علة . وقوله « ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (٣) ألحق الوعيد الشديد بالمطففين في الكيل والوزن من غير فصل بين المطعوم وغيره فدل على اعتبار الكيل علة .

٢ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعامله على خيبر لما جاء إليه بتمر جيد « أكل تمر خيبر هكذا » قال : إنا نأخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة ، فقال : « لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيباً » فقد علق الرسول التحليل باتفاق الصنف واتفاق القدر « الكيل » وعلق التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر ، فدل على اعتبار الجنس والكيل علة .

٣ - حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما كيل مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً » فاعتبر الكيل هنا مع اتحاد الجنس ورتب عليها الحكم فهما علة .

(١) انظر حاشية ابن عابدين - ج ٤ / ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٢) الشراء آية ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) المطففون آية ١ ، ٢ ، ٣ .

٤ - « إن قضية البيع والمساواة والمؤثر في تحقيقها الكيل والوزن والجنس ، فالوزن أو الكيل يسوي بينهما صورة ، والجنس يسوي بينهما معنى فكانا علة » (١) .

٥ - إن قول الرسول صلى الله عليه وسلم « البر بالبر » في حديث عبادة السابق ، معناه بيع البر بالبر ، والبيع لا يجري باسم البر فالاسم يتناول الحبة الواحدة ولا يبيعهما أحد ولو باعها لم يجز لأنها ليست بمال متقوم فعلم ضرورة أن المراد البر الذي هو مال متقوم ، ولا تعلم ماليته إلا بالكيل ، فصار الكيل صفة ثابتة بمقتضى النص فكانه قال : البر المكيل بالبر ، والصفة من اسم العلم تجري مجرى العلة للحكم ، وما ثبت بمقتضى النص فهو كالمخصوص .

القول الرابع : العلة في الأشياء الأربعة المنصوصة : كون كل منها مطعوم جنس يكال أو يوزن ، فكل بيعين كانا مطعومين وقليلين أو موزونين واتحد جنسهما حرم التفاضل والنساء بينهما ، وإن اختلف الجنس مع وجود الطعم والكيل أو الوزن حرم النساء فقط ، وإن كانا مطعومين فقط جازت الزيادة مطلقاً كالبيض والحس وسائر الخضروات التي لا تكال ولا توزن ، وإن كانا قليلين أو موزونين فقط جازت الزيادة كذلك كالاشنان والحناء والحديد .

وهذا قول سعيد بن المسيب ، وقول الشافعي في القديم ، ورواية عن الامام احمد واستدلوا بأدلة منها :

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » فالمائلة لا تكون إلا بالكيل أو الوزن فلا يحرم الربا إلا في مطعوم يكال أو يوزن فالعلة إذاً الطعم مع الكيل أو الوزن .

٢ - ما روي عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ربا إلا فيما كيل أو وزن مما يؤكل أو يشرب » (٢) علق الحكم بالكيل أو الوزن مع الأكل والشرب فدل على اعتباره اعتبار هذه الأوصاف علة .

٣ - أن هذا القول يجمع بين الأحاديث مما ذكر فيه الطعم فقط يحمل على ما فيه معيار شرعي - الكيل أو الوزن - وما فيه المعيار يحمل على ما فيه الطعم . (٣)

(١) المغنى لابن قدامة ٦ / ٤

(٢) أخرجه الدارقطني وقال : الصحيح أنه من قول سعيد ، ومن قال إنه رفعه فقد وهم

(٣) انظر بدائع الصنائع للكاظمي ٧ / ٣١٠٦ : ٣١٠٩ ، والمجموع شرح المذهب للنووي ٩ / ٣٩٤ : ٣٩٧ ، المغنى لابن قدامة ٤ / ٨ : ٥ ، والمقدمات لابن رشد مع المدونة ٣ / ١٦٣ : ١٦٧ ، ... ص ١٧٧ : ١٨٠ ، والبحر الزخار ٣ / ٣٣١ والشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك للددير ٣ / ٧٢ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٣٥٣ ، ونيل الأوطار ٥ / ٢٢٠ ، وشرح فتح القدير لابن الهمام ٥ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ومنتهى الارادات لابن النجار ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٩ .

وهناك أقوال أخرى فردية غير مشهورة وردتها كثير من العلماء (١) .

المناقشة والترحيع :

إذا نظرنا إلى استدلال المالكية على رأيهم وجدنا أدلتهم عقلية يغلب على الظن رجحان الآراء التي استتس بنص في الدلالة عليها ، ورأي المالكية منتقض بالرطب فانه ربوي بالنص وليس مدخرا ، وإن كان قد ينول إلى الادخار إلا أن الربا واقع كذلك في الرطب الذي لا يصير قرأ وفي العنب الذي لا يصير زيبا .

وحينئذ يمكننا الجمع بين بقية الآراء وذلك أن العلة عند الشافعية الطعم ، والحنفية والحنابلة الكيل والوزن ، وعند الشافعي في القديم ورواية عن أحمد : الطعم والكيل أو الوزن مع اتحاد الجنس ، فيجمع بين رأي الشافعية والحنفية والحنابلة بالرأي الثالث القائل بأن العلة هي « كون الشيء مطعوما يكال أو يوزن مع اتحاد الجنس » في تحريم ربا الفضل ، أما النساء فانه يحرم حتى ولو اختلف الجنس وهو ما رجحه ابن قدامة في المغني وما أراه راجحاً ، لأنه رأي أمكن الجمع به بين الأدلة التي ظاهرها التعارض ، ولأن كل وصف من هذه الأوصاف له أثر في الحكم فهو مقرون بها فلا يصح تعليله بحذف أحدها .

(١) انظر المجموع شرح المذهب ٩ / ٤٠٦ ، ٤٠٢ .

« المبحث الثالث »

« مضار الربا »

حرم الشارع الحكيم الربا بسائر أنواعه وبالع في التنفير منه ، وإقصاء الناس عن التعامل به ، فصوره وصور من تعاطى به بأشنع الصور وأقبحها وأرذلها ، صورة من به مس من جنون فهو يتخبط ويهذى لا ينال استقراراً ولا طمأنينة ولا راحة ، وتوعده بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة ، وشن الحرب التي لا هوادة فيها على من لم ينته عن استباحته ، « فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » (١) « ياللهول ! حرب من الله ورسوله ، حرب تواجهها البشرية . . حرب رهيبة معروفة المصير ، مقررة العقوبة . فأين الانسان الضعيف من تلك القوة الجبارة الساحقة الماحقة (٢) .

عمل الشارع هذا كله ولم يبالغ في تفضيع أمر من الأمور التي أراد الاسلام إبطالها ، مثل ما بالغ في شأن الربا نظراً لما يحدثه في المجتمع الانساني من فوضى ، وإرباك ، واضطراب ، وأضرار

(١) البقرة آية ٢٧٩ .

(٢) تفسير آيات الربا لسيد قطب ص ٣٩ .

بالغة ، ظهرت جليلة واضحة في عالمنا اليوم ، وتكشفت للعيان في عصرنا الحاضر ، يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي :

١ - مضار أخلاقية . ٢ - مضار اجتماعية . ٣ - مضار اقتصادية وسياسية .

المضار الأخلاقية :

إن الأخلاق الفاضلة هي ميزة الانسان وعنوانه ، فأى شيء يضر بها ويغدهشها فهو جدير بالترك والابتعاد عنه والتحذير منه ، كالربا فهو آفة الأخلاق يقلب المتعامل به من عضونافع بناء لمجتمعه إلى عضو فاسد يسعى في هدمه وافتراسه ، ويولد في نفسه حب الأثرة والأنانية ، فلا يشعر بما يشعر به الآخرون ، ويغرس في قلبه حب المال وعبادته والشح والمخاتلة ، والمقامرة ، فلا يراعي مبدأ ولا خلقاً ولا نظاماً في سبيل تحصيل المال ، ولا ينظر من أين وكيف اكتسبه بل يدوس كرامات الآخرين ، ويطفئ على كل حائل يحول بينه وبين تحصيل المادة ، وهو الدافع الأساسي لاستثمار المال في أحط الأغراض التي تفسد الأخلاق وتنشر الرذيلة ، كالأفلام الخليعة الماجنة والمراقص ، والملاهي - كما هو مشاهد اليوم - ليربح ربها مضموناً .

هذا هو حال المرابي ترتسم هذه الصفات وتتوغل في أحشائه مادام سائرا في هذا الطريق القذر النتن الذي لا يشتم رائحته العفنة إلا من أتاه الله خلقاً سامياً عالياً يبعده عن السلوك فيه والوقوع في شبهاته . وعكس هذا الحال ، حال المتصدق فإنه يتصف بالكرم والبذل والعطاء والسخاء والطهارة والمواساة والايثار ، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة المشرقة ، وتنمو فيه هذه الصفات ، وتصبح سجية من سجايه ، كلما توغل في الانفاق والعطاء .

فصفات المرابي من أرذل الأخلاق وأحقرها ، أما صفات المتصدق فهي من أعزها ، وأشرفها .

المضار الاجتماعية :

إن النظام الربوي يصطدم مع فطرة الانسان وإيمانه لأنه يقوم على أن الانسان سيد الأرض غير ملتزم باتباع أوامر الله واجتناب نواهيه ، فهو حر في تحصيل المال والانتفاع به ، فاذا تفشى في مجتمع فإنه يدل على بعده عن الايمان ، أو ضعف ايمانه ، وحيثما يتخلى أفراد المجتمع عن الايمان تسرى بينهم شريعة الغاب - يأكل قويهم ضعيفهم - وتتقطع أواصر الأخوة والمحبة

والعدو: والشفقة والحنان والاحسان ، وتنتشر العداوة والبغضاء بين هؤلاء الأفراد ، وأصبح كل منهم يتحين الفرصة بأخيه إذا حلت به شدة وفاقه ليجعل منه موضع تمول واستثمار .

والمستهلكون هم أشد تضرراً - في الغالب - بالربا الذي تفرضه البنوك ويفرضه أصحاب رؤوس الأموال على أرباب الصناعة والتجارة ، وعلى الحكومات لأن التاجر والصانع المستقرض من البنك بفائدة سوف يسعى إلى زيادة ثمن بضاعته ومنتجاته ليتمكن من أداء الفائدة المضروبة عليه من قبل البنك ، أو المرابي ، وليتوفر له جزء من الربح .

والدولة كذلك إذا اقترضت مالاً من البنك لأقامة مشاريع فسوف تزيد من فرض الضرائب على أفراد المجتمع لتتمكن من أداء الفائدة ، فضرر الربا يكون على كل فرد سواء تعاملت به الأفراد أو الأمم ، وعلى العكس من هذا المجتمع الذي هو كالبنيان يشد بعضه بعضاً قام على أساس التعاون ، والتكافل ، والتناصح ، والتعامل بالكرم والسخاء والبذل ، والعطاء والاحسان وترك الربا جانبا ، فلا يكاد يحس فرد بحاجة أخيه إلا هب لنجدة ومساعدته ، فهذا المجتمع هو المجتمع الذي يراعي أوامر الله ونواهيه ، ويشعر أن هناك رباً يجازي المحسن على إحسانه ويأخذ المسيء بأسه . لكل هذا نجد المولى سبحانه ماذكر الربا في القرآن إلا ذكر الحث على الصدقة والزكاة ، ووعد بالجزاء الأوفى عليها ، وفي هذا إشارة كذلك إلى أن من مقاصد تحريم الربا نشر الصدقة والقرض الذي هو من قبيلها لسد حاجة الفقراء والمحتاجين ، حتى تسود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الانساني .

المضار الاقتصادية والسياسية :

إن قيام الاقتصاد على أساس من النظام الربوي يجعله عرضة للاضطراب ، وعدم الاستقرار ، ويكون في أيدي فئة خاصة تعرف « بأصحاب رؤوس الأموال » المرابين - يتصرفون - فيه حسب ما يتفق مع رغبتهم وأطماعهم ويوقعون الضرر البالغ بالافراد المستهلكين ، وأرباب التجارة والصناعة بل بالحكومات كذلك ويتضح هذا بما يأتي :

أ - أن كل من وقع في شرك هذه الفئة المرابية ، من الفقراء ، والفلاحين ، والعمال ، لا يكاد يستطيع التخلص منه طول حياته ، بل قد يبقى فيه ورثته من بعده ، لأن المرابي يضاعف عليه الزيادة كلما تأخر في الأداء ، وما يزال يضاعفه حتي تحل بالمستدين الموم والأحزان ، ويغرب الفرح

والسرور الذي لم يطل أشراقه ، وبالتالي ينقص مستوى معيشتهم وبالتالي فيضعف نشاطهم ، الذهني ، والجسمي ، ينتج عنه ضعف الاقتصاد . « تقولون إن الملايا تخسر كم كذا وكذا من آلاف الساعات العملية ، وتنقصكم كذا وكذا من إنتاجكم الاقتصادي ، ومن ثم تنقصون على البعض المسكين ، وتستنفدون جهودكم لآبادته ، وقطع شأفته ولكن مالكم لا تقدرون إلى أي حد يقلق مرابوكم العمال في مصانعكم ومعاملكم ، وينقصون عليهم صفو حياتهم ، ويكسرون قلوبهم ، ويوهنون عزائمهم ، ويقتلون فيهم عاطفة الجسد ، والنشاط في عملهم وأى أثر سيء يتركه ذلك كله في إنتاجكم الاقتصادي؟ (١) .

ب - أن العلاقة بين العاملين في التجارة والصناعة ، وبين المرابين علاقة مغامرة ومشاركة ، فالمرابي يبذل كل ما في وسعه وطاقته للحصول على أكبر قدر من الفائدة ، لهذا لا يحبه العمل الذي يبذل فيه المال سواء كان وضيعاً أو شريعاً نافعاً أو ضاراً ما دام يدر عليه الأرباح المذهلة فإنه يمسك المال حتى تشتد حاجة التجار والصناع إليه فيرتفع سعر الفائدة ولا يزال يرفع سعرها حتى يتوقف العاملون في التجارة والصناعة عن أخذ المال ، لأنه لا يعود عليهم بما يوفون به الفائدة ويبقى لهم بعد أدائها شيء ، فتضعف التجارة والصناعة ، ويسرح العمال وتنتشر البطالة ، فإذا أيقن المرابون بضعف الطلب للمال عادوا من جديد إلى خفض سعر الفائدة اضطراراً فيعود أرباب التجارة والصناعة إلى الاستقراض منهم ويعود الرخاء ثم ما لبثت أن تعود الشدة وهكذا دواليك .

ج - أن البنوك في العالم تميل إلى التركز ، وقد استطاعت بعض البنوك السيطرة على الأسواق ، وعلى الدول المقترضة منها برها فتمكنت من التدخل في اقتصادها وسياستها وقد يكون معظم رجال هذه البنوك من اليهود ، فيحتلون مالية الدولة المقترضة وحالتها الاقتصادية والسياسية لأجل الربا .

د - أن التعامل في النقدين وما قام مقامها يؤدي إلى أن تكون سلعاً تباع وتشترى وعرضة للزيادة والنقصان ، والارتفاع والانخفاض بما يتفق مع العرض والطلب ، فلا يكون لنا ثمن تعتبر به

هـ - إذا تقاعس هؤلاء المرابون عن الإنتاج وملازماتهم الانتظار حتى تعود عليهم أموالهم بالفائدة دون مشاركة العامل في الخسارة كما شاركه في الربح لضرر على الاقتصاد كلما زاد عددهم فتسرع الخيرات إلى النضوب ، وترتكس الأرض ومن عليها بقدر ما جنى عليها القاعدون عن الإنتاج (٢) .

(١) الربا للمودودي ص ٤٧ .

(٢) انظر المضار يتوسع في كتاب الربا للمودودي من ص ٤٠ ، وتفسير آيات الربا لسيد قطب من ص ٦ ، وكتاب الربا بدوره في

استغلال موارد الشعوب د . عيسى عبيد صفحات متفرقة مثل من ١٤ : ١٧ و ص ٣٢ ، والتفسير الكبير للفرغ الرازي ٧ / ٩٣ :

٩٤ ، والفقهاء على المذاهب الأربعة ٢ / ٢٤٦ ، وأسس الاقتصاديين الاسلام والنظم المعاصرة للمودودي ص ٥٣ ، ١٠٥ .

ز - أن التفاضل في التقدين ومآقام مقامهما يؤدي إلى أن تكون سلعاً تباع وتشتري وعرضة للزيادة والنقصان ، والارتفاع والانخفاض بما يتفق مع العرض والطلب ، فلا يكون لنا ثمن تعتبر به المبيعات بل الجميع سلع فتفسد المعاملات ، وينتشر الخلاف ، فلا بد من ثمن مستمر على حالة واحدة تقوم به المبيعات ، ولا يقوم بغيره وهو ضروري لتسيام الحياة .

و - أن إباحة المعاوضة في الأطعمة بأجناسها مع التفاضل - أي من غير شرط ولا قيد - يؤدي إلى احتكار الأطعمة لمن يملكونها مادام يباح بيع صاع من التمر بصاعين منه ، ولا يتمكن من ليس لديه طعام من الشراء ، لهذا قيد الشارع بين الأطعمة بعضها ببعض بقيود تكفل منع الاحتكار وتكمن من عنده نقود من الشراء ، ورواج التجارة وتنميتها بكثرة البيع والشراء ، لهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم : () من أراد أن يشتري جيداً - جنياً بتمر رديء - جمعاً - مع زيادة الرديء على الجيد بقوله : « لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنياً » () .

فهذا جزء يسير من الاضرار الناتجة عن التعامل بالربا وهي كافية لا بعاد الانسان عن مقارفته والتلطف بهذا العمل الخسيس الدنيء ، ودالة واضحة على سبب مبالغة الشريعة الاسلامية في التنفير منه .

وإنني أهيب بعلماء وحكام البلاد الاسلامية أن يعملوا جادين من أجل دعم وتعميم المصارف الاسلامية - القائمة على قواعد وأسس سليمة صحيحة - وإبطال البنوك الربوية التي لا تعود على المسلمين بل على جميع من يتعامل معها إلا بالوبال والخسران في الدنيا والآخرة .

(١) أخرجه مسلم ٣/ ١٢١٥ ، والبخاري ، ومالك ، والنسائي ، جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير ١/ ٤٥٨ .

(٢) انظر بحوث في الربا لمحمد أبي زهرة ص ٨٨ ، وإعلام الموقعين لابن القيم من ص ١٥٧ : ١٥٩ .

والورق النقدي لابن منيع ص ١٣٣ : ١٣٨ ، والربا والمعاملات في الاسلام لمحمد رشيد من ص ٩٣ .

المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - أحكام القرآن لأبي بكر أحمد الجصاص الناشر دار الكتاب العربي بيروت طبعة مصورة .
- ٣ - التفسير لفخرالدين الرازي المطبعة البهية المصرية ط أولى .
- ٤ - تفسير آيات الأحكام للصابوني م دار العلم ببيروت ط أولى .
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد القرطبي م دار الكتب المصرية ط أولى وثالثة .
- ٦ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبي لابن حجر العسقلاني م شركة الطباعة الفنية عام ١٣٦٨ هـ .
- ٧ - جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري ت ٦٠٣ م السنة المحمدية بمصر ط أولى ١٣٦٨ هـ .
- ٨ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، م عيسى الحلبي ط أولى ١٣٧٤ هـ .
- ٩ - عمدة القاري لمحمود العيني ، م دار الطباعة المنيرية بمصر .
- ١٠ - فيض القدير لمحمد المناوي شرح الجامع لصغير للسيوطي ، م مصطفى محمد بمصر ، ط أولى سنة ١٣٥٦ هـ .
- ١١ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ت ٧٣٢ هـ ، الناشر المكتبة الاسلامية ط ثانية ١٣٩٣ هـ .
- ١٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد الشوكاني ، م مصطفى الحلبي ، ط أخيرة .
- ١٣ - إرشاد الفحول للشوكاني ت ١٢٥٥ هـ ، م مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ طبعة أولى .
- ١٤ - شرح الأسنوي - نهاية السؤل - عبدالرحيم الأسنوي ت ٧٧٢ على منهاج الأصول للبيضاوي ، مع البدخشي ، م محمد علي صبيح .
- ١٥ - شرح تنقيح الأصول في اختيار المحصول في الأصول لأحمد القرافي ٦٨٤ هـ ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ط أولى ١٣٨٣ هـ .

- ١٦ - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ، ومسالك التعليل ، لأبي حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩٠ هـ .
- ١٧ - مصادر التشريع الاسلامي ، د . محمد أديب ، م التعاونية .
- ١٨ - محاضرات في أصول الفقه للشيخ عبدالغني عبدالخالق مطبوعات جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون .
- ١٩ - الوسيط في أصول الفقه ، د . وهبه الزجيلي ، م دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط ثانية .
- ٢٠ - الفقه على المذاهب الأربعة لعبدالرحمن الجزيري ، م - شركة فن الطباعة ط الرابعة .
- ٢١ - بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساتي ، الا امام بالقاهرة .
- ٢٢ - حاشية أبي عابدين - رد المختار على الدر المختار - م عثمانية دار سعادات .
- ٢٣ - شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ، على الهداية ، وحواشيه ، م مصطفى محمد مبصر .
- ٢٤ - المبسوط للسرخسي م السعادة ط أولى ٢٥٠ - المجموع شرح المذهب لأبي زكريا النووي ، م التضامن الأخوي بالحسين بمصر .
- ٢٦ - قلوبى وعميرة حاشيتان للامامين شهاب الدين القليوبى وعميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ، م محمد علي صبيح .
- ٢٧ - اعلام الموقعين لابن قيم الجوزيه م السعادة بمصر .
- ٢٨ - الروض المربع مع حاشية العنقري - لمنصور البهوتي ، م السعادة بمصر .
- ٢٩ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، مطابع الرياض .
- ٣٠ - المغني لابن قدامه الناشر مكتبة الجمهورية العربية ، ومكتبة الرياض .
- ٣١ - منتهى الارادات في جمع المقنع من التنقيح وزيادات لابن النجار ، م دار الجيل للطباعة ١٣٨١ هـ .
- ٣٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن رشد القرطبي ، م . مصطفى الحلبي ط ثالثة .
- ٣٣ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب مالك للدردير ، دار المعارف بمصر ومطابعها ١٩٧٣ هـ .
- ٣٤ - مقدمات ابن رشد مع المدونة الكبرى للامام مالك ، م الخيرية بمصر ط أولى .
- ٣٥ - المحلى لأبي محمد علي بن حزم ، نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت .
- ٣٦ - البخر الزخار تأليف المهدي أحمد بن المرتضى ، م أنصار السنة المحمدية ط أولى سنة ١٣٦٧ هـ .
- ٣٧ - أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة لأبي الأعلى المودودي الدار السعودية للنشر ط ثالثة

- ٣٨ - تفسير آيات الربا للسيد قطب نشر دار البحوث العلمية بالكويت وبيروت .
- ٣٩ - بحوث في الربا لمحمد أبي زهرة نشر دار البحوث العلمية ط أولى .
- ٤٠ - الربا لأبي الأعلى المودودي نشر دار الفكر .
- ٤١ - الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب د . عيسى عبده ، نشر البحوث العلمية ط أولى .
- ٤٢ - الربا والمعاملات في الاسلام لمحمد رشيد رضا نشر مكتبة القاهرة ميدان الأزهر .
- ٤٣ - الورق النقدي لعبدالله بن منيع - مطابع الرياض ط أولى .
- ٤٤ - القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي . المطبعة الميمنية بمصر .
- ٤٥ - مختار الصحاح لمحمد الرازي نشر المكتبة الأموية بدمشق ، بيروت طبعة حديثة .
- ٤٦ - المصباح المنير لأحمد الفيومي ، مطبعة مصطفى الحلبي .